كلية الحقوق

موقف منظمة التجارة العالمية من فرض الضريبة الجمركية الأمريكية وتداعياتها الاقتصادية

دكتور

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح حسن

أستاذ مساعد قسم القانون- كلية العلوم والدراسات الانسانية

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

abdelfattah@su.edusa

٢٠٢٥م

الملخص:

استهدفت الدراسة بيان التداعيات الاقتصادية للضريبة الجمركية الأمريكية، وبيان موقف منظمة التجارة العالمية منها، **وتشير نتائج الدراسة** إلى أن الإدارة الأمريكية تستعمل الضريبة الجمركية كأداة للضغط على الدول الأخرى والشركاء التجاريين، في محاولة لتثبيت هيمنتها على الاقتصاد العالمي، مما قد يؤدي إلى اشتعال الحرب الاقتصادية من خلال فرض الدول الأخرى لضريبة جمركية انتقامية، مما يكون له أثر سلبي على حجم التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل. **واستنادًا إلى ذلك، توصي الدراسة بأنه:** يتوجب على الدول اتخاذ موقف إيجابي موحد (بعيداً عن الدخول في حرب التعريفات الجمركية)، ضد القرارات الاقتصادية الأمريكية ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، والتي تنم عن الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي؛ كما يتوجب على منظمة التجارة العالمية الاضطلاع بمسؤوليتها، من خلال الدعوة لاجتماع متعدد الأطراف، يشمل جميع أعضائها لاتخاذ موقف موحد تجاه القرارات الأمريكية، والضغط على الولايات المتحدة لتنفيذ التزاماتها الدولية، والابتعاد عن القرارات المنفردة التي تحقق مصالحها الخاصة والاضرار بالاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الجمركية – منظمة التجارة العالمية – التجارة الدولية – الاقتصاد العالمي

Abstract:

Objective: The study aimed to explain the economic effects of the American customs tariff and the position of the World Trade Organization towards American decisions. The results of the study indicate that the American administration is using the customs tariff as a pressure tool on other countries and trading partners, in an attempt to establish its dominance over the global economy American economic decisions that have negative effects on international trade and the global economy, and which reflect American hegemony over the global economy, The World Trade Organization must also fulfill its responsibility by calling for a multilateral meeting, Which may lead to the outbreak of economic war through other countries imposing retaliatory customs tariffs, which will have a negative impact on the global economy as a whole. Based on this, the study recommends that: countries must take a unified positive position (apart from entering into a tariff war) against American economic decisions that have negative effects on international trade and the global economy, and that reflect American hegemony over the global economy. The World Trade Organization must also carry out its responsibility, by calling for a multilateral meeting, which includes all its members, to take a unified position towards American Decisions and put pressure on the United States to implement its international obligations, and to refrain from unilateral decisions that achieve its own interests and harm the global economy. Including all its members, to adopt a unified position on US decisions, pressure the United States to implement its international obligations, and refrain from unilateral decisions that serve its own interests and harm the global economy.

Keywords:

Customs tax- World Trade Organization- international trade- global economy

المقدمة:

تُستخدم الضريبة الجمركية في الاقتصاد الوطني كأداة لتحقيق العديد من الأثار الايجابية على المستوى المحلي؛ ومن أهمها حماية الصناعة المحلية، ولاسيما تلك الصناعات الناشئة أو غير القادرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسوق المحلية، بالإضافة إلى بعض الأثار المتعلقة بحماية المستهلك وكذلك حماية الأمن القومي للدولة.

كما تقوم الضريبة الجمركية بدور مزدوج؛ فهي على المستوى المحلي تحمي الصناعات الوطنية في الأجل القصير، لكنها في الأجل الطويل يكون لها العديد من الأثار الضارة بالعلاقات التجارية الدولية. ولقد شهد العالم عام ٢٠٢٣، استخدام الضريبة الجمركية بشكل متزايداً كأداة سياسية واقتصادية، وقد أدى ذلك إلى زيادة التوتر في العلاقات التجارية بين العديد من دول العالم.

ولقد قامت الإدارة الأمريكية في مطلع عام ٢٠٢٥م بإصدار عدة قرارات بفرض ضريبة جمركية على مجموعة من السلع الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تم ذلك ضمن حزمة إصلاحية من الإجراءات والتدابير في الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان له العديد من التداعيات والأثار على مستوى الاقتصاد العالمي، وتنتظر دول العالم المتضررة من تلك القرارات أن يكون لمنظمة التجارة العالمية **WTO** دور فعال في مواجهة أزمة الضريبة الجمركية الأمريكية.

إشكالية الدارسة:

تدور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول الإجابة على تساؤل رئيس وهو ماهي التداعيات الاقتصادية للضريبة الجمركية الأمريكية، وما هو موقف منظمة التجارة العالمية **WTO** في مواجهة تلك القرارات؟ وينبثق عن تلك الإشكالية عدة تساؤلات فرعية يحاول الباحث الإجابة عنها من خلال تلك الدراسة؛ وهي:

- ما هو مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها؟
- ماهي الضريبة الجمركية التي أصدرتها الإدارة الأمريكية مؤخراً وما هي دوافعها لذلك؟
- ما هو مفهوم المعاملة بالمثل الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية أحد مبررات فرض الضريبة الجمركية، وما موقف منظمة التجارة العالمية من ذلك؟
- ما هو موقف منظمة التجارة العالمية من فرض الضريبة الجمركية الأمريكية؟
- ما هي تداعيات فرض الضريبة الجمركية الأمريكية على التجارة والاقتصاد الدولي، وأثر فرضها على الاقتصاد الكلي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لعدة أمور هي:

- مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها.
- الضريبة الجمركية الأمريكية ودوافعها.
- مفهوم المعاملة بالمثل وفق منظمة التجارة العالمية WTO، وموقفها من الضريبة الجمركية الأمريكية.
- الأثر الاقتصادي لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لبيان الآتي:

- تحديد مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها.
- تحديد الضريبة الجمركية التي أصدرتها الإدارة الأمريكية مؤخراً ودوافع فرضها.
- بيان موقف منظمة التجارة العالمية**WTO** من الضريبة الجمركية الأمريكية.
- بيان التداعيات الاقتصادية لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية.

منهج البحث:

لقد اتبعت في هذه الدراسة منهجاً علمياً موضوعياً يتلخص في **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على ملاحظة الواقع ثم محاولة الاستقراء من هذه الملاحظات لبعض النظريات التي تفسر سلوك هذه الظواهر، أو هو المنهج الذي يستنتج من الحقائق الخاصة مبادئ عامة، وقد استخدمته عند رصد مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها، **والمنهج التاريخي** عند تناول مفهوم ونشأة منظمة التجارة العالمية، **والمنهج التحليلي** وهو عبارة عن تجميع قدر كافي من المعلومات والحقائق حول دور منظمة التجارة العالمية**WTO** من فرض الضريبة الجمركية الأمريكية، عن طريق تحليل الظواهر بطريقة وصفية، **والمنهج الاستنباطي** عند بيان التداعيات الاقتصادية لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية .

خطة البحث:

المقدمة

المحور الأول: مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها

١-١ مفهوم الضريبة الجمركية

١-٢ مبررات فرض الضريبة الجمركية

المحور الثاني: الضريبة الجمركية الأمريكية والمبررات لفرضها

٢-١ الضريبة الجمركية الأمريكية

٢-٢ دوافع ومبررات فرض الضريبة الجمركية الأمريكية

٢-٣ التعريفة الجمركية الأمريكية لعام ٢٠٢٥

المحور الثالث: موقف منظمة التجارة العالمية WTO

٣-١ التعريف بمنظمة التجارة العالمية (WTO)

٣-١-١ الجات١٩٤٧ ومنظمة التجارة الدولية (ITO)

٣-١-٢ الجات١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

٣-١-٣ الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

٣-١-٤ مهام منظمة التجارة العالمية

٣-٢ مفهوم مبدأ المعاملة بالمثل بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية WTO

٣-٣ موقف منظمة التجارة العالمية من الضريبة الجمركية الأمريكية

المحور الرابع: التداعيات الاقتصادية لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية

٤-١ أثر الضريبة الجمركية على التجارة والاقتصاد الدولي

٤-٢ أثر فرض الضريبة الجمركية على الاقتصاد الكلي

٤-٣ التأثير على القطاع الصناعي وأسواق الألمنيوم والحديد

٤-٤ أثر الضريبة الجمركية على الاستثمارات العالمية

المحور الخامس: الخاتمة (النتائج والتوصيات)

٥-١ الخاتمة

٥-٢ النتائج

٥-٣ التوصيات

المحور الأول
مفهوم الضريبة الجمركية ومبررات فرضها

١-١ مفهوم الضريبة الجمركية: هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة، والتي أصبحت تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات الضريبية في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حدا سواء، والضريبة الجمركية هي تلك الضريبة التي تفرض على السلع والخدمات عند استيرادها أو تصديرها؛ كما أن فرضها يخضع للسياسات التي تتبعها الدولة في عملية الاستيراد والتصدير (عرابي،٢٠٢٣) كما يمكن تعريفها بأنها ضريبة تفرضها الدولة بمالها من حق السيادة على البضائع المستوردة أو المصدرة (المتيت، ١٩٨٧).

ويعرفها آخر بأنها ضريبة تُفرض على السلع المستوردة بهدف زيادة إيرادات الحكومة أو حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، وتكون الضريبة عادة نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة (عرابي،٢٠٢٣).

كما تعرف بأنها ضريبة أو رسوم تُفرض على البضائع المستوردة عند الحدود الدولية، وهي وسيلة تَتَبِعها الدول لحماية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الأجنبية، وكذلك لتوليد إيرادات لحكوماتها، ويُمكن أن تختلف قيمة التعريفة الجمركية تبعاً لنوع المنتج الذي يتم تداوله والبلدان المعنية أيضاً(عرابي،٢٠٢٣).

ويرى الباحث أن مجمل تلك التعريفات وإن اختلفت في الصياغة إلا أن لم تخرج عن المفهوم المعروف للضريبة الجمركية، وأن من الفقهاء من يقصر التعريف على الواقعة المنشئة لتلك الضريبة وهي اجتياز حدود الدولة، وآخرون يعرفونها من حيث الغرض من فرضها وكونها وسيلة تتبعها الدولة لتحقيق بعض الأهداف مثل حماية الصناعة الوطنية أو تحقيق إيرادات مالية للدولة.

وهناك جانب من الفقه يفرق بين الضريبة الجمركية والرسوم الجمركية، وإن كان كلاهما يتعلق بتكاليف التجارة الدولية، ولكنه يختلف في الوظيفة والتطبيق؛ **فالرسوم الجمركية** عبارة تكاليف إضافية تفرض على السلع، مثل رسوم الخدمات الجمركية، الفحص، أو التراخيص الخاصة، وفي الغالب تكون ذات قيمة ثابتة وتعتمد في تقديرها على نوعية أو كمية السلع(الطائي،١٩٩٩).

ولقد درج معظم التشريعات الحديثة على إطلاق اسم التعريفة الجمركية على تلك الضريبة، بحيث أصبح كلا المصطلحين يحل محل الآخر، وأصبحت الادارة المالية في العصر الحديث لا تهتم كثيرا للتمييز اللغوي بين لفظي الضريبة الجمركية أو التعريفة الجمركية(عواضة،١٩٨٣).

١-٢ مبررات فرض الضريبة الجمركية:

لفرض الضريبة الجمركية العديد من المبررات والدوافع، منها:

١-حماية الصناعات المحلية: حيث تعمل الدول على حماية صناعتها المحلية من خلال فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية، وذلك بهدف حماية الصناعات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية في مواجهة السلع المستوردة؛ وذلك من خلال فرض تلك الضريبة على السلع المستورة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف انتاج تلك السلع، مما يجعل السلع المحلية في وضع تنافسي أفضل بالمقارنة مع السلع الأجنبية (عبد الخالق، ٢٠٠٨).

مع أن حماية الصناعة المحلية تُقدم فوائد عديدة للسوق المحلية حيث تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالدولة، كما تؤدي إلى زيادة نسبة التوظيف، وزيادة الدخل، إلا أنه قد تُثير هذه التدابير الحمائية جدلاً حول فعاليتها وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد العالمي، حيث أن هذه السياسة قد تؤدي إلى توزيع غير فعال للموارد الاقتصادية على المستوى الدولي، كما تؤدي إلى انخفاض تنافسية الصناعة لأنها تعتمد على الدعم الحكومي بدلًا من تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

كما أن فرض الضريبة الجمركية وإن كان يؤدي إلى حماية الصناعات المحلية، إلا أن الإجراءات الحمائية بشكل عام، والإجراءات الحمائية التي تفرضها القوى الاقتصادية الكبرى (كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) بشكل خاص، قد أدى إلى تُفاقم الاختلالات الاقتصادية بين الدول مما يعيق نمو الأسواق النامية، وذلك بالإضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية لتلك الإجراءات على معظم أسواق التجارة الآسيوية، بما في ذلك الصين وماليزيا وإندونيسيا؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الحواجز التجارية المفروضة على الوصول إلى الأسواق، والتي قد تُحد من حجم الصادرات والنمو الاقتصادي لهذه الدول؛ مما قد يعيق سلاسل التوريد العالمية، ويؤثر على القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على سلاسة التجارة الدولية، وسهولة الوصول إلى الأسواق(العلاق،٢٠٠٨).

٢-الحماية من سياسات الإغراق: تمارس بعض الشركات الدولية سياسة الإغراق بغرض النفاذ والوصول إلى الأسواق المحلية لبعض الدول، لفرض سيطرتها عليها والدخول في منافسة مع الشركات المحلية بقصد خروجها من السوق، وانفراد الشركات الكبرى به؛ وسياسة الإغراق هي عملية بيع السلعة عند تصديرها بسعر أقل من السعر في السوق المحلي للبلد المصدر، (علي،٢٠١٠).

ولمواجهة تلك الممارسات الضارة يطالب فقهاء المالية العامة بفرض الضريبة الجمركية على صادرات تلك الدول كأداة لحماية الصناعات المحلية من سياسة الاغراق (عثمان،٢٠٠٨).

٣-زيادة الإنتاج المحلي والحفاظ على مستوى التوظيف: يؤدي فرض الضريبة الجمركية إلى زيادة نسبة الإنتاج المحلي، للإحلال محل الواردات، وهذه الزيادة سوف تؤدي إلى ارتفاع مستويات التوظيف وانخفاض مستوى البطالة في الدولة، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المالية، حيث توفر الضريبة الجمركية مصدرًا هامًا للإيرادات الحكومية، حيث يتم تحصيلها عند اجتياز السلع لحدود الدولة، مما يساهم في تمويل المشاريع العامة في الدولة (عرابي،٢٠٢٣: الطائي،١٩٩٩).

٤-معالجة الاختلال في الميزان التجاري :عندما تقرر الدولة فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة، مع ثبات حجم الصادرات، فإن الغرض من اتباع هذه السياسة هو معالجة الخلل في الميزان التجاري لتلك الدولة، خاصة إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات المفروض عليها الضريبة الجمركية، مما يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري، وهذا الوضع أفضل مما لو كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فإن ذلك سيؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة (عبد الخالق، ٢٠٠٨).

المحور الثاني
الضريبة الجمركية الأمريكية والمبررات لفرضها

٢-١ الضريبة الجمركية الأمريكية:

أصدرت الادارة الأمريكية بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٥، مذكرةً تعلن فيها نيتها فرض "رسوم جمركية متبادلة" بموجب **الخطة العادلة والمتبادلة (FRP)**، Facility Response Plan وفق المفهوم الأمريكي لمبدأ المعاملة بالمثل؛ وكان الدافع الرئيسي لفرض تلك الضريبة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خضعت للعديد من الممارسات التجارية المتنوعة التي أثرت سلبياً على اقتصادها؛ حيث تشير تلك المذكرة إلى مجموعة واسعة من التدابير والإجراءات الاصلاحية، التي منها فرض التعريفات الجمركية، والتي يُزعم أنها تسببت في خلل في الميزان التجاري أمريكي. وتهدف التعريفات الجمركية المتبادلة إلى مواجهة الممارسات السلبية الدولية التي أثرت في الاقتصاد الأمريكي، ومعالجة العجز في الميزان التجاري(Bhagwati, J.N. and D. Irwin 1987).

٢-٢ دوافع ومبررات فرض الضريبة الجمركية الأمريكية:

يمكن إجمال دوافع ومبررات القرار الأمريكي بفرض الضريبة الجمركية، فيما يلي:

حماية الصناعة الأمريكية: ويعد ذلك من أهم الدوافع والمبررات التي أدت إلى صدور القرار الأمريكي، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة في قطاع صناعات الصلب والألمنيوم داخل السوق الأمريكي، وعدم قدرة الصناعة الأمريكية على منافسة الواردات الأجنبية من هذه الصناعات، وبالتالي صدر قرار فرض هذه الضريبة بهدف تحفيز الصناعة المحلية وزيادة الإنتاج المحلي، وحماية الصناعة الأمريكية من منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من بعض الدول مثل الصين – بحسب التصريحات الأمريكية – الأمر الذي لاقى قبولاً كبيراً من المنتجين في أمريكا الذين أعلن عدد منهم خططاً لزيادة مستوى إنتاجهم في تلك القطاعات المفروض عليها الضريبة الجمركية (عرابي،٢٠٢٣: صبحي،٢٠٢٠).

التوظيف والعمالة: بات من المعروف أن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى حماية الصناعات المحلية وخاصة صناعة الصلب والألمونيوم، وذلك من شأنه أن يشجع المصانع المحلية على زيادة الإنتاج، ويؤدي ذلك توفير فرص عمل أكبر مما يؤدي إلى تعزيز معدلات التوظيف وانخفاض مستوى البطالة في الدولة (يونس،٢٠١٥).

الصراعات التجارية: يتم استخدام الضريبة الجمركية كأداة من أدوات الصراع التجاري، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث يتم النظر إلى الضريبة الجمركية باعتبارها إجراء من إجراءات معالجة العجز في الميزان التجاري والتعامل مع القوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها الصين، عن طريق إعادة صياغة اتفاقيات التجارة الخارجية أو عن طريق فرض الضريبة الجمركية.Gagnon, J.E، (2017)

حماية الأمن القومي الأمريكي: تبرر الإدارة الأمريكية إصدار قرارها بفرض تلك الضريبة بهدف حماية الأمن القومي، وذلك حيث تعد واردات الولايات المتحدة من الألمنيوم والصلب وهي من السلع الوسيطة التي تدخل في قطاعات صناعية استراتيجية، مثل صناعة السيارات والطائرات والأجهزة، كما تدخل في قطاعات أخرى مثل صناعة البناء، والنفط، والمرافق العامة، وخطوط الأنابيب، والأسلاك، بالإضافة إلى دخول تلك الواردات في الصناعات المتعلقة بالدفاع والأمن؛ ويوجد مخاوف لدى الإدارة الأمريكية من أن يؤدي الاعتماد المفرط على تلك الواردات إلى مخاطر تهدد الأمن القومي الأمريكي، حيث أن أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الواردات من الألومنيوم في السوق الأمريكي يأتي من خارج الدولة، ما يجعل الاعتماد على تلك الواردات ذو أثر خطير على الصناعات الدفاعية والأمنية المعتمدة على الألمنيوم والصلب، ويؤكد ذلك تقريرين أصدرتهما وزارة التجارة الأمريكية عام ٢٠١٨ أشارت فيهما إلى أن واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم تهدد الأمن القومي الأمريكي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى ضرورة فرض هذه الضريبة على أساس اعتبار ذلك إجراءً يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي، ويؤدي إلى حماية لأمن القومي (صبحي، ٢٠٢٠).

٢-٣ التعريفة الجمركية الأمريكية لعام ٢٠٢٥

وقّع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً في ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، موجهاً تعليماته إلى بعض الوزراء بإعداد تقارير عن الممارسات التجارية والتوصيات بشأن التعريفات الجمركية المستحقة بحلول الأول من أبريل/نيسان ٢٠٢٥. ومنذ ذلك الحين، تم التهديد بفرض تعريفات جمركية جديدة وتحقيقات في التعريفات الجمركية، أو الشروع فيها، أو فرضها.

التعريفات الجمركية الخاصة بكل بلد:

كندا، المكسيك، الصين: وقّع الرئيس ترامب ثلاثة أوامر تنفيذية في الأول من فبراير ٢٠٢٥، لفرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك والصين، بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية. ودخلت الرسوم الجمركية البالغة ١٠% على جميع الواردات من الصين حيز التنفيذ في الرابع من

فبراير ٢٠٢٥؛ وفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٠ % على جميع الواردات من الصين وإنهاء المعاملة غير العادلة لجميع الواردات من الصين، وفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥ % على جميع الواردات من المكسيك، وفرض تعريفة جمركية بنسبة ٢٥ % على جميع الواردات من كندا

الرد الصيني: أعلنت الصين عن إجراءات انتقامية على صادرات أميركية بقيمة ١٣,٩ مليار دولار بمعدلات ١٠% و١٥% والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٠ فبراير.

التعريفات الجمركية المتبادلة: وقّع الرئيس ترامب مذكرة رئاسية في ١٣ فبراير/شباط ٢٠٢٥، لوضع خطة لزيادة التعريفات الجمركية الأمريكية ردًا على تعريفات الدول الأخرى وسياساتها الضريبية وأي سياسات أخرى، بما في ذلك أسعار الصرف والممارسات غير العادلة.

الاتحاد الأوروبي: أعلن الرئيس ترامب في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٢٥ عن خطط لفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥% على الواردات من الاتحاد الأوروبي. ولم تُحدد بعد الجهة المخولة بفرض هذه الرسوم. (Carvalho, C., D. Monte, and E.Ornelas، 2025).

التعريفات الخاصة بالمنتج:

الصلب والألومنيوم: وقّع الرئيس ترامب إعلانين في ١٠ فبراير ٢٠٢٥ لتوسيع نطاق الرسوم الجمركية المفروضة على الصلب والألومنيوم. تُنهي هذه الأوامر جميع الإعفاءات الحالية من الرسوم الجمركية، وتُوسّع قائمة المنتجات المشتقة، وترفع معدل الرسوم الجمركية على الألومنيوم من ١٠% إلى ٢٥%. ودخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في ١٢ مارس ٢٠٢٥.

السيارات: أعلن الرئيس ترامب في ١٤ فبراير ٢٠٢٥ أنه يعتزم فرض رسوم جمركية على واردات السيارات بدءًا من ٢ أبريل ٢٠٢٥. وفي ١٨ فبراير، صرّح بأن نسبة الرسوم على السيارات ستكون "في حدود ٢٥%".

النحاس: وجه الرئيس ترامب وزارة التجارة في ٢٥ فبراير ٢٠٢٥ ببدء تحقيق في الأمن القومي بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية فيما يتعلق بواردات النحاس؛ ومن المقرر أن تظهر نتائج التقرير بحلول ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥.

أشباه الموصلات والأدوية: صرّح الرئيس ترامب في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ بأنه سيعلن عن رسوم جمركية جديدة على رقائق الحاسوب وأشباه الموصلات والأدوية. وفي ١٨ فبراير/شباط، أعلن أن الرسوم على أشباه الموصلات والأدوية ستصل إلى "٢٥% فأكثر". ولم تُحدد الجهة المخولة بفرض هذه الرسوم. (Carvalho, C., D. Monte, and E.Ornelas، 2025).

توسعات تعريفات الصلب والألمنيوم بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية.

١) إنهاء الإعفاءات الوطنية من الرسوم الجمركية الحالية على الصلب ومشتقاته، مما يزيد الواردات الخاضعة للرسوم من ٥,٥ مليار دولار إلى ٣٤,٦ مليار دولار (باستثناء التفاعلات مع حصص معدلات الرسوم الجمركية)

٢) إنهاء الإعفاءات الوطنية من الرسوم الجمركية الحالية على الألومنيوم ومشتقاته، مما يزيد الواردات الخاضعة للرسوم من ٦,١ مليار دولار إلى ١٨,٥ مليار دولار (باستثناء التفاعلات مع حصص معدلات الرسوم الجمركية) (دومينيك سوغيل–دي–بيكار، ٢٠٢٥).

٣) زيادة معدل الرسوم الجمركية على الألومنيوم ومشتقاته من ١٠% إلى ٢٥%

٤) توسيع قائمة مشتقات الصلب والألمنيوم لتشمل منتجات أخرى مشتقة من الصلب والألمنيوم، مما يزيد واردات الصلب الخاضعة للرسوم الجمركية بمقدار ٣٨,١ مليار دولار وواردات الألومنيوم بمقدار ٦,٢ مليار دولار (WITA, 2025) .

وتشير التقديرات الاقتصادية قبل احتساب أي إجراءات انتقامية أجنبية، أن التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك والصين والمركبات الآلية من شأنها أن تخفض الناتج الاقتصادي الأميركي بنسبة ٠,١%؛ وأن التعريفات الجمركية على الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تخفض الناتج الاقتصادي الأميركي بنسبة ٠,٢%؛ وأن توسيع نطاق التعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم من شأنه أن يخفض الناتج الاقتصادي الأميركي بنسبة تقل عن ٠,٠٥.%

أعلنت الصين فرض رسومًا جمركية انتقامية على صادرات أمريكية تبلغ قيمتها نحو ١٣,٩ مليار دولار أمريكي، اعتبارًا من ١٠ فبراير. وستُفرض رسوم جمركية بنسبة ١٥% على بعض صادرات الولايات المتحدة من الفحم والغاز الطبيعي المسال (والتي يبلغ مجموعها ٣,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤)، بينما ستُفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠% على صادرات النفط والآلات الزراعية والمركبات الآلية الكبيرة (والتي يبلغ مجموعها ١٠,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤) (دومينيك سوغيل–دي–بيكار، ٢٠٢٥).

إذا فُرضت الرسوم الجمركية بشكل دائم، فإنها ستزيد من عائدات الضرائب للحكومة الفيدرالية، ومع ذلك، إذا تراكمت معدلات الرسوم الجمركية فوق الرسوم الجمركية الحالية، فإن الإيرادات المحصلة ستنخفض بشكل ديناميكي مع انخفاض الواردات، وهو انعكاس للتأثير السلبي للرسوم الجمركية على الناتج الاقتصادي الأمريكي، مما يقلل الدخول وإيرادات الضرائب الناتجة عنها؛ كما أن الايرادات ستنخفض بشكل أكبر إذا اتخذت الدول الأجنبية إجراءات انتقامية، لأن هذا الإجراء الانتقامي سيؤدي إلى مزيد من انكماش الناتج والدخل الأمريكي. (WITA, 2025)..

المحور الثالث

موقف منظمة التجارة العالمية WTO

٣-١ التعريف بمنظمة التجارة العالمية (WTO):

تمثل منظمة التجارة العالمية أساس لتوحيد السوق العالمية، من خلال تحرير حركات رؤوس الأموال والتجارة في السلع والخدمات والتكنولوجيا، من القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تحول دون التدفق الحر لها، (حلمي، ١٩٩٦م)؛ ومن ثم فإن منظمة التجارة العالمية (WTO)، عبارة عن منظمة دولية، تتمتع بسلطات تعاقدية، تهدف إلى تقنين وتقعيد مبادئ وأسس التبادل التجاري الحر، واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام المتعلقة بكافة القضايا ذات الصلة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتنظيم قواعد الاستثمار بشكل عام(حلمي، ١٩٩٦م).

٣-١-١ الجات١٩٤٧ ومنظمة التجارة الدولية (ITO):

الجات اختصار لعبارة باللغة الإنجليزية هي: General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وتعني "الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة"، وقد أبرم هذا الاتفاق في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٧، ودخل حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٤٧. وكان تنفيذه يجري من خلال أمانة دائمة مقرها جنيف، وكان من مهام الجات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع، والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاق (التي كانت تسمى بالأطراف المتعاقدة). وكان من المفترض إنشاء منظمة للتجارة الدولية International Trade Organization (ITO) في عام ١٩٤٧، إذ ترجع فكرة إنشائها إلى العام ١٩٤٦، في المؤتمر الاقتصادي للأمم المتحدة للتجارة والتوظيف، الذي تمخض عن إنشاء منظمة التجارة الدولية International Trade Organization، والشهير بميثاق هافانا. إلا أن هذه المنظمة لم يقدر لها أن ترى النور قط، نتيجة عدم اكتمال التصديق على ميثاقها، الذي وجدت فيه الولايات المتحدة افتئاتا على سيادتها الوطنية في مجال التجارة الخارجية (المجدوب، ١٩٩٦م)، وإن هذه المنظمة التي كان يفترض إنشاؤها في عام ١٩٤٧، تختلف عن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)، التي أنشئت بناءً على جولة أورجواي وبدأت نشاطها في الأول من كانون الثاني / يناير١٩٩٥، من حيث الأهداف والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تشملها(حلمي، ١٩٩٦م).

لقد كان اتفاق الجات بمثابة إطار قانوني لتيسير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتقاعدة، ويعتمد على عدة مبادئ أهمها:

(١) تحرير التجارة الدولية، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية وبتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية، وكانت المفاوضات في الجولات المختلفة للجات تقوم على أساس التبادلية، التي تعني أنه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة معينة، فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديرياً، وتسمى التعريفة الجمركية المتفق عليها في إطار المفاوضات تعريفة مثبته (Bound Tariff).

(٢) عدم التمييز (Non-Discrimination) بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية، وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية ((Most Favoured Nation (MFN))، ومفاده أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يجري تلقائياً على جميع الدول الأعضاء، وهذا المبدأ يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.

(٣) تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية، وذلك بوضع ضوابط مثل تجنب سياسة الإغراق (Dumping)، الذي يواجه بفرض رسوم ضد الإغراق، وكذلك تجنب دعم الصادرات، الذي يواجه بفرض رسوم مضادة للدعم. كما أن على الدول اعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية التي منها، مثلاً، نظام الحصص، وهذا يسمى بالشفافية (Transparency)، إذ إن التعريفات الجمركية تكون مدرجة في جداول التزامات كل دولة، وبذلك تكون السياسة التجارية معروفة لكل الدول.

(٤) مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment)، ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.

(٥) المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، وذلك لزيادة معدلات التنمية بها(العيسوي، ١٩٩٧م)،

٣-١-٢ الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية (WTO):

لقد تمخض عن جولة الأروجواي في الخامس عشر من أبريل ١٩٩٤، اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، التي باشرت أعمالها في الأول من يناير عام ١٩٩٥م، لتكون أول منظمة عالمية تعنى بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية والجمركية لمعظم دول العالم تقريبا، وذلك

من خلال الإشراف على ثمانية وعشرين وثيقة قانونية، تغطي التجارة العالمية في السلع والخدمات، إضافة إلى الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار.

ولقد أنيط بهذه المنظمة، وفقا لما جاء في ديباجة الاتفاقية المنشئة لها، تحقيق الأهداف التالية:

١- رفع مستوى المعيشة في معظم دول العالم، وتحقيق نمو متوازن ودائم وكبير في الدخل الحقيقي، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي الفعلي وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات، بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد العالم الاقتصادية، وكذلك الحفاظ على البيئة والارتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم قاطبة.

٢- بذل الجهود الإيجابية الرامية إلى زيادة نصيب الدول النامية، لا سيما أقلها نموا وأكثرها فقرا، من ثمرات النمو في التجارة العالمية، بما يتماشى وحاجات التنمية فيها.

٣- تحرير التجارة العالمية من كافة القيود التجارية وغير التجارية، من خلال الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف تنطوي على مزايا متبادلة، تتضمن خفضا كبيرا في القيود التعريفية وإلغاء كافة القيود غير التعريفية، والقضاء على كافة أشكال التمييز وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بغية إرساء معالم نظام تجاري عالمي جديد متعدد الأطراف، أكثر عدالة وديمومة. (العيسوي،١٩٩٧م):

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الكبرى، فقد أنيط بهذه المنظمة العالمية واجب الاضطلاع بالوظائف التالية (العيسوي،١٩٩٧م):

- الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقات الناظمة للعلاقات التجارية الدولية، وتفعيل دورها في تحرير التجارة العالمية.
- توفير منتدى عالمي Forum للمفاوضات متعدد الأطراف حول المسائل التجارية العالقة، وقواعد السلوك التجاري القويم، التي تم التواضع عليها في جولة الأروجواي.
- مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء، في إطار الآلية التي تم الاتفاق عليها في هذا الشأن، بما يكفل اتساق هذه السياسات والمبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي.
- تسوية ما قد يثور بين الدول الأعضاء من منازعات تجارية، في إطار الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يتلافى والتدابير الهدامة للرخاء الاقتصادي العالمي.
- التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وكذلك الهيئات والوكالات التابعة لهما، في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية العالمية، وصياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تنطوي

عليها استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، وإدارة النظام الاقتصادي العالمي (حلمي، ١٩٩٦م) .

ومن ثم، فإن منظمة التجارة العالمية، في ضوء تلك الأهداف والوظائف المناطة بها، إنما تمثل إطارا مؤسسيا منفصلا Separate Legal Institution Framework كفيلا بتحقيق المزيد من التحرير في التجارة العالمية أو النفاذ إلى الأسواق، من خلال تهيئة الظروف اللازمة لعمل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، واحترام قواعده، بما يضمن تحقيق الغرض منه بكفاءة وفاعلية، ودون اضطراب.

وتجدر الإشارة إلى أن قواعد التصويت في المجالس واللجان والهيئات التي تتألف منها منظمة التجارة العالمية، تقوم على أساس من المساواة بين الدول الأعضاء في القوة التصويتية، بغض الطرف عن مدى مساهمة كل منها في رأس مالها، التي تتحدد وفقا لنصيب كل منها في التجارة العالمية. ومن ثم فإن لكل عضو صوت واحد في أجهزة المنظمة ولجانها المتخصصة، حيث يتم اتخاذ القرارات باتباع أسلوب توافق الآراء By Consensus Voting، أي بالتراضي، حيث يجتزأ في ذلك عدم الاعتراض عليها رسميا في جلسة المناقشة If no member formally objects، وإلا لزم تحقيق أغلبية بسيطة Majority of Vote Cast، ما لم يرد نص بخلاف ذلك، في الاتفاق المنشئ للمنظمة أو الاتفاقات التجارية الملحقة به(حلمي، ١٩٩٦م) . ولا شك في أن ذلك يمثل فرصة كبيرة للدول النامية، لتحقيق مكاسب جمة من النظام التجاري العالمي، إن هي أحسنت بلورة وتنسيق مواقفها من القضايا المستجدة التي تدخل في نطاق اختصاص هذه المنظمة (العيسوي،١٩٩٧م).

٣-١-٣ الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

ولعل من أهم وأبرز ما اشتمل عليه الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، من آليات قد تمثل في جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسة التجارية، التي استكمل بهما النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف أركانه:

أولا: جهاز تسوية المنازعات Dispute Settlement Body:

إن جهاز (DSB) يعتبر هيئة شبه قضائية، في النظام التجاري العالمي، يتضمن تحقيق الاستقرار والازدهار في العلاقات التجارية الدولية، من خلال آلية متكاملة Integration Mechanism لتسوية المنازعات التجارية التي قد تنشب فيما بين الدول الأعضاء، وفق قواعد

عادلة ومقبولة، وبأسلوب حضاري سليم، قادر على بعث الثقة والطمأنينة بين أطرافه، بما يعزز هدف تحرير التجارة العالمية، وتقوية وتحسين نظام فض المنازعات التجارية في الاقتصاد العالمي حيث أن المنازعات التجارية قد تؤدي إلى نشوب الحروب التجارية، التي قد تستجلب حروبا عسكرية في بعض الأحيان، وفي ذلك ما فيه من الضرر والخطر على الدول جميعا.

وعليه فإن وجود آلية شاملة Comprehensive لتسوية المنازعات التجارية، من شأنها تأمين احترام القواعد والمبادئ التي ينهض على أساسها النظام التجاري العالمي، الذي لم يعد فيه ثمة مكان للتدابير الثأرية أحادية الجانب Singular Retaliation Measures التي كانت سببا، فيما مضى، لنشوب الحروب التجارية بين الدول(العيسوي،١٩٩٧م).

وهذه الآلية تميزت بالحرص الشديد على ضرورة احترام التعهدات التي التزمت بها الدول الأعضاء حيال بعضها البعض، في إطار الاتفاقات التجارية التي انطوى عليها النظام التجاري العالمي، فمجرد مخالفة هذه التعهدات والالتزامات تعتبر بحد ذاتها إبطالا وتعطيلا وإضعافا للفوائد العائدة على الأعضاء الآخرين بمقتضاها، تستوجب مسئولية المخالف. كما أنها قد أكدت على أهمية وضرورة تسوية المنازعات التجارية فيما بين الأعضاء بطريقة ودية، من خلال المشاورات Consultations وجهود الوساطة Mediation والتوفيق Conciliation والمساعي الحميدة Good Offices في الوصول إلى تسوية مرضية فيما قد يثور من منازعات، ومن ثم لا يصار إلى التحكيم Panel إلا عند تعذر الوصول إلى حل مقبول لدى أطراف المنازعة، ولا شك في أن القرارات الصادرة بمقتضى التحكيم تتمتع بقوة ملزمة (العيسوي،١٩٩٧م) .

وجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن نظام فض المنازعات التجارية هذا، إنما يمثل تطورا في العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أنه مازال نظاما قاصرا لافتقاره إلى العناصر التي تجعل منه نظاما عالميا عادلا، كالقانون التجاري العالمي الملزم والعادل، ومحكمة عدل تجارية دولية، تتمتع بالسلطات والصلاحيات التي تجعلها قادرة على فرض الاحترام الواجب له بمقتضى أحكام قضائية ملزمة، تتولى تنفيذها آلية قوية فوق دولية (عالمية). ولا شك في أن ذلك ما لم يصل إليه النظام التجاري العالمي بعد، وربما لن يصل إليه على الإطلاق(حلمي، ١٩٩٦م).

ثانيا: آلية مراجعة السياسة التجارية Trade Policy Review Mechanism:

تخضع السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لمراجعة دورية تختلف بحسب ما إذا كانت الدولة نامية أم متقدمة، من قبل آلية خاصة (TPRM) تابعة

للمنظمة، لمعرفة مدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي، بغية تحقيق الانسجام والتناسق في السياسة الاقتصادية العالمية، من خلال إزالة كل ما من شأنه إعاقة هدف تحرير التجارة العالمية، في هذه السياسات، وتحقيق مزيد من الشفافية في الممارسات التجارية القومية، بحيث تتكامل السياسات، وتنسجم مع مبادئ وقواعد التجارة العالمية الحرة.

والهدف من وجود آلية دولية لمراجعة السياسة التجارية، يتمثل في:

- المساهمة في تحسين تقيد والتزام الدول الأعضاء بالقواعد والتعهدات الواردة في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في حالة تطبيقها، وكفالة الأداء السلس للنظام التجاري العالمي.
- توفير درجة عالية من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التجارية الدولية، وتفهم أكبر لها، بما يؤدي إلى حسن وسلامة التقدير، وبالتالي زيادة قابلية التنبؤ في اتجاهات التجارة الدولية في الاقتصادي العالمي.
- رصد أهم التطورات الاقتصادية في البيئة العالمية وبيان مدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف(حلمي، ١٩٩٦م).

وهكذا، ولأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، تغدو سياسات التجارة الخارجية، التي تمخضت عن اتفاقات تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة WTO، هي ذاتها سياسات التجارة الخارجية الوطنية لمختلف دول العالم الأعضاء في هذه المنظمة، حيث تتوحد هذه السياسات وتندمج في سياسة عالمية واحد للتجارة الخارجية. ولا شك في أن ذلك ينطوي على قدر كبير من الشفافية في السياسة التجارية الوطنية للدول الأعضاء، التي أصبح سلوكها التجاري، بفضل هذه الآلية، مكشوفا لدى الجميع بلا استثناء، ناهيك عن تفعيل هدف تحرير التجارة من خلال توفير آلية عالمية تقاوم بها الحكومات الضغط الذي يمارس عليها من قبل أصحاب المصالح في اتباع سياسات تجارية حمائية (العيسوي،١٩٩٧م).

٣-١-٤ مهام منظمة التجارة العالمية:

تتعدد مهام منظمة التجارة العالمية، ومن أهم هذه المهام ما يلي:

أولاً: تحرير التجارة الدولية:

التحرير في مجال السلع: و يعني تحرير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية من خلال تطبيق مبدأ " الدولة الأولى بالرعاية "ومبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك

الجائر، وبالتالي تحريم سياسة الإغراق والدعم، وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فان ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية.

– **تحرير تجارة الخدمات** الذي يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد آثار جدل كبير حول معنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية في السلع فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى، فانه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم – أي عبور الحدود – بالنسبة للخدمات، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير في حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة . ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز، مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى (النجار، سعيد (١٩٩١).

و يلاحظ أن تحرير الخدمات يعني حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء على حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ولذلك يطبق في تحرير الخدمات الالتزام بمبدأ التحرير التدريجي، مع التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الإعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات وتحرير، مع ملاحظة أن كل ما يخص الاتفاقية من التزامات على الدول النامية لا ينفذ إلا في الحدود التي لا تتعارض مع مقتضيات التنمية، مع حق تلك الدول في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية .

ثانياً: إصلاح السياسات التجارية:

هناك ترويج متنامي منذ أواسط الثمانينات لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. وهذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وبين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات. ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء.

وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصاداتها.

وعلى وجه العموم، فإن برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي دفعت بالبلدان النامية في طريق تحرير التجارة إلى مدى أبعد بكثير مما هي مطالبة وملتزمة به في إطار النظام التجاري العالمي والاتفاقيات عقب جولة الأوروجواي. والمفارقة هي أن هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل تحرير نظم تجارتها الدولية، في حين تطبق الدول الصناعية المتقدمة الحماية ضد منتجات البلدان النامية المصدرة إليها(العيسوي،١٩٩٧م).

ثالثاً: إصلاح النظام التجاري العالمي:

بعد جهود بدأت منذ عام ١٩٤٧ تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية على السلع، وفتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت، بعد انتهاء جولة الأوروجواي عام ١٩٩٤ منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من ٤% (مصطفى، ٢٠٠٢م)

ولعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.

إن على الدول الاعضاء في المنظمة الالتزام بعدة أمور منها، استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية، وكل هذا يدخل في الالتزام بمبدأ الشفافية، أي إدراج التعريفات الجمركية في جداول التزامات كل دولة لتكون معروفة للجميع، واستخدامها بطريقة غير تمييزية مع الدول الاعضاء في المنظمة كافة. وأن أي خرق لهذه التعريفات ينطوي عليه تعويضات أو إجراءات مضادة يفرضها الطرف المتضرر.

إذا فمنظمة التجارة العالمية تسعى لخلق نظام تجاري دولي، وجوهر هذا النظام هو تحرير التجارة العالمية، وتحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية، إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار عبر الحدود.

رابعاً: تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأت البلدان المختلفة لا سيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية وفي سياستها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي على وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ورفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخوصصة(العيسوي،١٩٩٧م).

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة. منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (٣٠) عاما الماضية، وتوجد الآن في (٧٠) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس وتشتمل هذه المناطق على نحو نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

وكما هو الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، فإن الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات مركز بشكل كثيف، إذ يهيمن في (١٢) بلدا ناميا وعلى (٨٤%) من الاستخدام الكلي لهذه المناطق (باستثناء الصين) (هناء، ٢٠٠٢م). من جانب آخر، فإن قيام معظم الدول

بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية من ذي قبل ولم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسبا وإطار عمل اقتصادي ملائم لتنتظر اندفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة والبديلة من الشركات عابرة القوميات (هناء، ٢٠٠٢م).

وبتحرير السياسات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، سعت معظم البلدان إلى إكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين معايير تحريره.

لقد تم وضع مفاهيم ومبادئ ومعايير رئيسة للاستثمار على المستوى الثنائي عن طريق عقد معاهدات لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتناول قضايا في معظمها معايير عامة للمعاملة بعد الدخول والتأسيس، ومعايير الحماية تتضمن استثناءات لاعتبارات ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمبدأ حرية نقل الأموال. وتفيد معاهدات الاستثمار الثنائية للبلدان المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخ استثماري موات. وبالمقابل تنتفع بلدان المنشأ من تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باستثماراتها في الخارج (وضع معايير للمعاملة والحماية وتسوية المنازعات)، وعموما تشدد هذه الاتفاقات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية من دون أن تلتزم بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

إن أهمية الاتفاقات متعددة الأطراف تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج أكثر وضوحا. ولاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ ومضيفة في الوقت نفسه، وذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية وإمكانية التنبؤ.

وضع البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف خطوطا توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة، ومعاملة وطنية، ومعاملة الدولة بالرعاية، وتنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعها بدأ من إقامة المشروع حتى انتهائه.

كما أن المفاوضات مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز منظمة التجارة العالمية على العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو

الاقتصادي والمبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار. وتسعى الأونكتاد من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية الدائرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي ومعالجته بشكل كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية (العيسوي،١٩٩٧م).

ترد عناصر إطار متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أكثر شمولا، في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي التي تقوم منظمة التجارة العالمية بتنفيذها حاليا. وحتى قيام هذه الجولة لم تتعامل قوانين الجات بشكل صريح مع الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه فقد تم توسيع الأحكام الخاصة بالتجارة المتعددة الأطراف لتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة المرتبطة به.

وقد ظهر الاهتمام بالتنمية في مجموعة الاتفاقات التي ضمنتها جولة أوروجواي، وأن لثلاث اتفاقيات منها تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاتفاقية الخاصة بإجراءات التجارة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية.
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- الاتفاقية بشأن قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوف الملكية الفكرية(حلمي، ١٩٩٦م).

٣-٢ مفهوم مبدأ المعاملة بالمثل بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية WTO:

هدفت منظمة التجارة العالمية (WTO) منذ أن تأسست عام ١٩٩٥، إلى ضمان انسيابية وسهولة التجارة الدولية، كما عملت على توفير منصة لتسوية النزاعات الاقتصادية بين الدول. وقد أسست هذه المنظمة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومع تصاعد حدة التوترات والنزاعات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، خاصة في ظل حرب التعريفة الجمركية، التي تؤثر سلبياً على حجم التجارة الدولية، فإن هذا التوقيت يمثل فرصة لمنظمة التجارة العالمية لتأكيد أهمية دورها، وقدرتها على تحقيق أهدافها بشكل فعال، حيث أن الهدف الرئيس من إنشاء تلك المنظمة هو العمل لحل تلك النزاعات، وإزالة التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال توفير منصة للحوار بين الأطراف المتنازعة، والحد من تصاعد التوترات بينها، والعمل على تعزيز بيئة تجارية تتميز بالسلاسة والانسيابية في التعامل بين الدول، كما يمكن توقع تطوراتها المستقبلية(Irwin,2008).

كما يعد **مبدأ المعاملة بالمثل** من السمات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية**WTO**، حيث يشكل المعيار الأساسي لتقدير التعويضات الجمركية المُصرّح بها في حالة رفض الطرف مُرتكب الفعل غير القانوني الامتثال لالتزاماته القانونية، ويكون ذلك بعد صدور حكم من هيئة تحكيمية تابعة

لمنظمة التجارة العالمية. كما يشكل **مبدأ المعاملة بالمثل** في المقام الأول أساس أي اتفاقية تجارية بين الدول، ويمثل المعيار القانوني لتقدير التعويض الواجب دفعه في حال رغبة أحد الأطراف إعادة النظر في بنود الاتفاقية (Dam, K.W, 2005) (المادة ٢٨ من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات).

ومع ذلك، فإن مبدأ المعاملة بالمثل "**المحددة**" هو الأنسب في حالة الاتفاقيات الثنائية حيث يمكن قياس المعاملة المتساوية بشكل أدق بين الطرفين؛ ويعد مبدأ المعاملة بالمثل "**المنتشرة**" هو الأنسب في حالة الاتفاقيات متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، حيث تشارك دول تجارية مختلفة، ويؤثر تخفيض نسبة الضريبة الجمركية التي تقوم بها دولة واحدة بطريقة إيجابية أو سلبية على الدول أخرى غير تلك التي تفاوضت على تخفيض تلك الضريبة. ولهذا السبب توجد مبادئ وقواعد عامة تشمل "الدولة الأكثر رعاية" و"المعاملة الوطنية"؛ ويصعب التوفيق بين هذه القواعد والمبادئ العامة ومبدأ المعاملة بالمثل المحددة، وإن كانت هذه المبادئ تشبه إلى حد كبير مبدأ المعاملة بالمثل المنتشرة(Srinivasan, T.N, 2005)، لذا، فبينما يعدّ مبدأ المعاملة بالمثل مبدأً أساسياً في نظام التجارة العالمي، إلا أنه لا يُفهم على إطلاقه من حيث التكافؤ العددي الكامل، ولا يُمكن تحديد مبدأ المعاملة بالمثل بدقة، بل يُمكن الاتفاق عليه فقط". (Keohane, R.O,1986)
لقد تم الاتفاق خلال جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (١٩٨٦-١٩٩٤) على التعريفات الجمركية الحالية المضمنة في قانون منظمة التجارة العالمية؛ ولا تزال هذه التعريفات مختلفة بين الأطراف نظرًا لاختلاف الحساسيات والمصالح القطاعية. كما أنه لا يمكن للإدارة الأمريكية، صاحبة أكبر قوة تفاوضية في العالم، أن تزعم أنها قد تم إجبارها على توقيع اتفاقية غير عادلة من وجهة نظرها؛ فقد وعدت الادارة الأمريكية بأنها ستضع حد أقصى لرسومها الجمركية عند مستوى معين (وتم ذلك بعد حصولها على تنازلات متبادلة من شركائها التجاريين) وتطبيق الرسوم الجمركية المحددة بشروط غير تمييزية على الواردات بغض النظر عن بلد منشأها؛ ويعد قرار الادارة الأمريكية برفع نسبة التعريفة الجمركية الجديدة انتهاك لأحكام هذه الاتفاقية.

كما أن الإدارة الأمريكية لم تحصل على تنازلات جمركية (متبادلة) فحسب، بل حصلت أيضًا على تنازلات غير جمركية مقابل تخفيضاتها الجمركية؛ وخلال مفاوضات جولة أوروجواي، وافقت الدول النامية على حد أدنى مشترك لحماية الملكية الفكرية، وخسارة صافية في رفاهيتها، بالإضافة إلى قواعد متعددة الأطراف جديدة بشأن تجارة الخدمات.

يضاف إلى ذلك، أنه لا تبدو نوايا خطة إعادة هيكلة التجارة عادلة ولا متبادلة حتى لو طُبّق معيار عدالة ثنائي قائم على التعريفات الجمركية فقط؛ حيث لا تُوحي ورقة الحقائق الصادرة في ١٣ فبراير/شباط بأن الإدارة الأمريكية تنوي خفض تعريفاتها الجمركية لتتناسب مع التعريفات الجمركية المفروضة في الدول الأخرى، حيث تبلغ التعريفة الجمركية الأمريكية على شاحنات البيك أب نسبة ٢٥% حسب القيمة، بينما تبلغ التعريفة الجمركية للاتحاد الأوروبي على نفس المنتج نسبة ١٠%، في أن التعريفة الجمركية اليابانية ٠%. في حين أن الولايات المتحدة سترفع التعريفة الجمركية، إلا أنها لن تخفضها عند الحاجة للوصول إلى مبدأ معاملة بالمثل تمامًا.(WITA, 2025)

كما يعد **توفير اليقين** بشأن سير المعاملات المستقبلية الهدف الأساسي من الاتفاقيات التجارية التي تُبرمها منظمة التجارة العالمية، وإن آلية إعادة هيكلة النظام المالي تُسهم في حالة من عدم اليقين، وربما الفوضى، التي تتعارض مع الهدف من هذه الاتفاقيات.

يمنح قانون Facility Response Plan (FRP) الادارة الأمريكية الحق في فرض تعريفات جمركية على أي دولة بناءً على تصورها لما هو عادل، ويزعم القانون أنه يهدف إلى تعزيز مبدأ المعاملة بالمثل في صميم العلاقات التجارية الدولية، في حين أنه يمثل هجومًا مباشرًا على التعددية في العلاقات الدولية (Carvalho, C., D. Monte, and E.Ornelas، 2025).

وأخيراً، فإن مبدأ المعاملة بالمثل الذي تزعم الإدارة الأمريكية، أنه أحد مبرراتها ودوافعها لفرض التعريفة الجمركية الجديدة، لا يتناسب مع المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، بل يعد انتهاكاً صارخاً لها، حيث لا علاقة لخطة الاصلاح المالي الأميركية بمبدأ المعاملة بالمثل، سواء بالمعنى الذي تم التوافق عليه في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، باعتبارها عملية أخذ وعطاء واسعة النطاق تشمل العديد من خطوط الإنتاج والقطاعات، أو بالمعنى الذي يؤسس للمساواة في التعريفات الجمركية على جميع المنتجات بغض النظر عن بلد منشأها (دومينيك سوغيل–دي–بيكار، ٢٠٢٥).

٣–٣ موقف منظمة التجارة العالمية من الضريبة الجمركية الأمريكية:

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تشتمل على مجموعة من الامتيازات والالتزامات؛ حيث يحصل الأعضاء في المنظمة على ميزة التجارة غير التمييزية، كما تتضمن الالتزام بتخفيض التعريفة الجمركية، وتجنب نظام الحصص، وتسهيل تدفق المبادلات التجارية، وذلك من خلال

إجراءات جمركية فعّالة، وتتمثّل الركيزة الأساسية في القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية بشروط عادلة وقابلة للتحقق.

ولقد أصبح من المعروف أن الإدارة الأمريكية لا تهتمّ بمبادئ أو قواعد منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن طبيعتها فبالنسبة للإدارة الأمريكية لا يتعلّق الأمر إلا بإبرام الصفقات التجارية، وهي عملية ثنائية، لذا فإن الإدارة الأمريكية لا ترغب في أن تزعج نفسها بالالتزام بمبادئ منظمة التجارة العالمية، ويشير الخبراء إلى أن الإدارة تتصرف عندما يتعلق الأمر بالتعريفات الجمركية وكأنها ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية (دومينيك سوغيل–دي–بيكار ٢٠٢٥).

كما أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى العجز في الميزان التجاري باعتباره مسألة سلبية؛ وقد استخدمت التعريفة الجمركية لمعالجة ذلك العجز، وبزعم حماية الصناعة الأمريكية؛ لكن تلك التدابير التي اتخذتها الإدارة الأمريكية مبرراً لفرض التعريفة الجمركية، تؤدي إلى تداعيات خطيرة على المستوى الدولي، في حال فرضت الدول الأخرى تعريفات متبادلة، بحيث يتحول العالم إلى حرب تجارية شاملة، تشمل العديد من الدول والقطاعات الاقتصادية، في حين تقف منظمة التجارة العالمية عاجزة عن أداء دورها في مواجهة تلك الأزمة، حيث أن منظمة التجارة العالمية لا تستطيع الضغط على الإدارة الأمريكية لإجبارها على الالتزام بقواعد التجارة الدولية؛ وذلك حيث أن منظمة التجارة العالمية يقودها أعضاؤها، ولا قدرة لها على التصرف تلقائياً، كما أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في الوقت الراهن، في وضع الانتظار والترقب لما تؤول إليه الأمور مستقبلاً (دومينيك سوغيل–دي–بيكار ٢٠٢٥).

كما أن السياسة الأمريكية تجاه منظمة التجارة العالمية أسفرت عن تراجع دورها، وذلك منذ فترة رئاسة باراك أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٧)، كما أدت إدارة ترامب الأولى (٢٠١٧–٢٠٢١) إلى إضعاف هيئة الاستئناف في المنظمة، والتي كانت تعتبر بمثابة المحكمة العليا للتجارة الدولية، وذلك من خلال عرقلة تعيين أعضاء جدد ليحلوا محل الأعضاء المتقاعدين؛ وفي ظل تصاعد حدة التوترات التجارية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، بشأن سياسات مشابهة لتلك المعمول بها حالياً، مثل الرسوم الجمركية العالمية على الصلب، وحرب الرسوم بين الولايات المتحدة والصين، تدعي الإدارة الأمريكية أن هيئة الاستئناف في المنظمة قد تجاوزت صلاحياتها بإلغاء قرارات لجان الخبراء.(Ethier, Wilfried J.، 2006).

لقد بدأت الصين بحلول منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، في اتباع سياسات متعددة لتدخل الدولة، مثل تقديم الإعانات والقروض منخفضة التكلفة، ونقل التكنولوجيا بشكل

إلزامي؛ ولقد تمكنت من تحقيق ميزة تنافسية في صناعات مثل السيارات الكهربائية، والصلب، وبناء السفن. ولقد شهدت وظائف التصنيع في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الوقت ذاته تراجعًا ملحوظًا، مما أدى إلى ردود فعل سياسية قوية؛ في حين عجزت منظمة التجارة العالمية عن التصدي لما تم اعتباره من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ممارسات غير عادلة من الصين، مما أدى إلى إحباط الإدارة الأمريكية(WITA, 2025) .

كما أن منظمة التجارة العالمية وإن كانت تعاني من عجز في اتخاذ قرارات ملزمة قانونياً بسبب غياب هيئة استئناف فعالة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بأهميتها؛ حيث تواصل تقديم الدعم لأعضائها لحل النزاعات التجارية، حتى في غياب هيئة الاستئناف وإن كان ذلك بشكل أقل فعالية. كما أنها أجرت في السنوات الأخيرة مشاورات حول نزاعات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وتجارة السلع الزراعية، وتدابير مكافحة الإغراق.

المحور الرابع

التداعيات الاقتصادية لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية:

٤-١ أثر الضريبة الجمركية على التجارة والاقتصاد الدولي

تلعب الضريبة الجمركية دوراً هاماً وأساسياً في تشكيل التجارة والاقتصاد الدولي، ويؤثر فرضها على الأسواق العالمية وحجم التجارة الدولية، ونبين ذلك كما يلي:

- **تخفيض حجم التجارة الدولية:** إن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم التجارة الدولية.

- **تحويل مسار التجارة الدولية:** يؤدي فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة إلى حدوث تحول في مسار التجارة الدولية، حيث يقوم المستوردون بالبحث عن مصادر بديلة للسلع التي تم فرض الضريبة عليها والتي تكون ذات تكلفة أقل، وبالتالي يزداد إنتاج السلع البديلة، وينخفض عرض السلع المفروض عليها الضريبة الجمركية.

- **زيادة التكاليف على المستهلك:** إن فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة أسعار هذه السلع، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة على المستهلك.

- **تعزيز المنافسة للصناعات المحلية:** فرض الضريبة الجمركية على الواردات، يؤدي إلى حماية الصناعة المحلية الناشئة في الاقتصاد المحلي، ويزيد من قدرة تلك الصناعة على منافسة السلع الأجنبية، كما يعزز من قدرتها على البقاء والنمو في ظل الحماية الجمركية.

- **معالجة الاختلالات الاقتصادية:** يمكن استخدام الضريبة الجمركية كأداة لمعالجة الخلل في السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال معالجة بعض المشاكل في الاقتصاد المحلي مثل التضخم أو العجز في الميزان التجاري للدولة، كما يمكن استخدام الضريبة الجمركية كأداة سياسية في مواجهة السياسات المالية الدول الأخرى(عرابي،٢٠٢٣).

٤-٢ أثر فرض التعريفة الجمركية على الاقتصاد الكلي:

يؤدي فرض الضريبة الجمركية إلى بعض المميزات على المستوى المحلي، مثل حماية الصناعات الناشئة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتحقيق الموارد المالية للدولة، إلا أنه على الرغم من ذلك؛ يؤدي إلى فرض الضريبة الجمركية إلى حدوث بعض الأثار السلبية على المستوى الدولي؛ حيث أنه وفق بيانات صندوق النقد الدولي يؤدي فرض الضريبة الجمركية إلى تحويل مسار التجارة والنشاطات الاقتصادية الدولية إلى المنتجين غير الأكفاء؛ كما أن فرضها يدفع المستوردين

في الاقتصاد المحلي إلى عملية تهريب السلع عبر الحدود للتهرب من هذه الضريبة، خاصة إذا كان سعرها مرتفع؛ كما تؤدي السياسات الحمائية الواسعة للصناعة المحلية إلى ردود أفعال تجارية انتقامية من الدول الأخرى المنافسة لها، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والخسائر الاقتصادية في الأسواق العالمية(WITA, 2025) .

كما أنه في حالة فرض الضريبة الجمركية على السلع الوسيطة أو على مدخلات عملية الإنتاج، فإن الأثار السلبية لفرضها ستضاعف، حيث ستضاف نسبة تلك الضريبة إلى تكاليف الإنتاج في السلع الأخرى، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة السعر بمقدار الضريبة المفروضة على مدخلات الانتاج، ويترتب على ذلك بالضرورة حدوث موجة من التضخم داخل الاقتصاد المحلي.

وبناءً على ذلك فإن التعريفة الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية، سوف تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج في قطاع الصلب والألمنيوم، والذي يعتبر من مدخلات الإنتاج في العديد من الصناعات الأخرى، مما سيؤدي إلى زيادة في أسعار تلك المنتجات، وبالتالي يرتفع السعر في الاقتصاد المحلي، مما سيرتب أثاراً سلبية على المستهلكين كما يترتب عليه خروج بعض المنتجين من السوق لعدم قدرتهم على مسايرة ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يخفض حجم المعروض من تلك السلعة، وهذا يرتب بالضرورة الاستغناء عن جزء كبير من العمالة في ذلك القطاع، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، ويزيد من حدة الأزمة الاقتصادية؛ وتلك التطورات في السوق المحلي الأمريكي قد تدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة إلى تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة لمعالجة موجة التضخم الناتجة عن التعريفة الجمركية، ومحاولة تجنب المخاطر التي تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد (شريف، ٢٠٢٠).

٤-٣ التأثير على القطاع الصناعي وأسواق الألمنيوم والحديد:

يفترض من الناحية النظرية أن المنتجين في الدولة المستوردة قد يستفيدون من فرض الضريبة الجمركية، حيث يؤدي فرض الضريبة على السلع المستوردة إلى ارتفاع سعرها في السوق المحلي، مما يؤدي إلى إحجام المستهلك عن تلك السلع، والتوجه نحو الإنتاج المحلي، مما يزيد من فرصة المنتج المحلي على رفع سعر السلع وبالتالي زيادة الأرباح، وما يصاحبه من زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى دخول منتجين جدد إلى ذلك القطاع، وبالتالي زيادة معدلات التوظيف.

وبناء على ذلك، فقد ارتفع سعر الصلب في الولايات المتحدة بعد الإعلان عن التعريفة الجمركية الجديدة إلى مستويات أعلى من الدول الأخرى، حيث ارتفع بنسبة ٥٠٪ عن السعر في

السوق الأوروبية ونسبة ٨٠٪ عن السعر في السوق الصينية، وهذا مما ينعكس إيجاباً على معدلات التوظيف في هذا القطاع؛ حيث يوجد أكثر من ٨٠ ألف عامل في صناعة الصلب في الولايات المتحدة، وفي حدود ٦٠ ألف عامل في صناعة الألمنيوم. وفي الوقت ذاته يؤثر فرض تلك الضريبة سلبياً على العاملين في القطاعات الأخرى التي تستهلك الصلب والألمنيوم، حيث أن هناك أكثر من ٣,٤ مليون عامل في هذه القطاعات، مثل قطاع منتجات الصلب المصنعة والآلات ومعدات النقل، وفرض تلك الضريبة سوف يؤدي إلى زيادة مباشرة في تكاليف الإنتاج في هذه القطاعات (daniel workman,2025).

لقد أدى فرض التعريفة الجمركية الأمريكية عام ٢٠١٨ إلى حدوث نمو ملحوظ في ايرادات قطاع الألمونيوم في هذا العام، وذلك بعد أن شهدت تلك الايرادات انخفاضاً خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ مما أسفر عن خسائر في ذلك القطاع، ولكن استطاعت هذه الصناعة تعويض جميع الخسائر بعد أن تم فرض التعريفة الجمركية، مما أدى إلى نمو صناعة الألمونيوم المحلية بصور أكبر، في ظل التراجع في الطلب على الواردات الأجنبية من هذه المادة نتيجة ارتفاع أسعار تلك الواردات بعد قرار فرض التعريفة الجمركية عليها (Rebecca Piccoli،2025).

ولقد توقع الاقتصاديون آنذاك أن قرار فرض التعريفة الجمركية عام ٢٠١٨ سيؤدى إلى نمو كبير في صناعة الحديد والصلب في الولايات المتحدة؛ ويقدر أن ينمو هذا القطاع في الولايات المتحدة بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك ناتج عن ارتفاع الأسعار المحلية للصلب إلى أعلى مستوى خلال خمس سنوات. هذا بالإضافة إلى أثر فرض تلك التعريفة على صادرات الولايات المتحدة من الصلب حيث كان من المتوقع أن ترتفع صادرات الصلب بمعدل أسرع من الواردات لأول مرة خلال فترة خمس سنوات نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي. ويشير الاقتصاديون أن التعريفة الجمركية التي طبقت عام ٢٠١٨ قد حققت نمواً ملحوظاً في قطاع صناعة الصلب في السوق الأمريكية، لكن تأثيراتها على القطاعات الأخرى لم تضح حتى الأن.

ولقد وقعت الإدارة الأمريكية في١٠ فبراير٢٠٢٥ إعلانين بهدف توسيع نطاق الرسوم الجمركية المفروضة بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية على قطاع الصلب والألومنيوم، حيث تلغي هذه القرارات جميع الإعفاءات من الرسوم الجمركية الحالية على الصلب ومشتقاته، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات الخاضعة للرسوم من ٥,٥ مليار دولار إلى ٣٤,٦ مليار دولار (باستثناء التفاعلات مع حصص معدلات الرسوم الجمركية)، كما تلغي الإعفاءات من الرسوم الجمركية الحالية على الألومنيوم ومشتقاته، مما يؤدي إلى زيادة حجم

الواردات الخاضعة للرسوم من ٦,١ مليار دولار إلى ١٨,٥ مليار دولار (باستثناء التفاعلات مع حصص معدلات الرسوم الجمركية)، (Jing Zhang, 2024)، كما تُوسّع هذه القرارات قائمة المنتجات المشتقة من الصلب والألمنيوم لتتضمن منتجات أخرى مشتقة من الصلب والألمنيوم، مما يؤدي إلى زيادة حجم واردات الصلب الخاضعة للرسوم الجمركية بمقدار ٣٨,١ مليار دولار وواردات الألومنيوم بمقدار ٦,٢ مليار دولار، كما ترفع معدل الرسوم الجمركية على الألومنيوم من ١٠% إلى ٢٥%. على أن تدخل هذه التغييرات حيز التنفيذ في ١٢ مارس ٢٠٢٥ (Evenett, S.J.،(2025.

التأثير على أسواق الصلب والألمنيوم العالمية:

يعاني قطاع الصلب في الأسواق الدولية من مشكلة "الإنتاج المفرط Industrial" " Over Capacity"، وذلك بسبب زيادة الإنتاج من الصلب في الكثير من دول العالم، وحجم المعروض يزيد عن حاجة المستهلكين، وخاصة الإنتاج الصيني من الصلب الذي يتم تصديره إلى الأسواق العالمية بكميات كبيرة، والذي كان دافعًا وراء اتهام الصين بالقيام بممارسات تجارية غير عادلة، ومخالفة قواعد المنافسة الدولية. وفي ذات الوقت سوف يتضرر معدل التوظيف والمصانع العاملة في صناعة الصلب والألمنيوم في الدول التي تم استهدافها بالتعريفة الجمركية كالصين وكندا وغيرها، وذلك بسب ارتفاع تكلفة إنتاج تلك السلع مقارنة مع أسعار المنتجين المحليين، وهذا مما سيؤدي إلى خسارة تلك الدول جزء من سوق كبير ومهم مثل السوق الأمريكي.

هذا بالإضافة إلى أن هذا القرار سيؤدي إلى تفكيك العديد من سلاسل التوريد والإمداد العابرة للحدود بالنسبة للشركات التي تعمل في قطاع الألمنيوم والصلب في دول كالصين وكندا وغيرها، حيث ستحتاج تلك الشركات في الدول المستهدفة إلى إعادة رسم هياكل الإنتاج بالنسبة لها، وإعادة بناء سلاسل التوريد الخاصة بها، ما قد يؤثر على قدرتها على المنافسة الدولية.

كما أن قرار فرض التعريفة الجمركية على قطاع الصلب والألمنيوم بالنسبة للدولة المصدرة لها، سيكون له تأثير سلبي على اقتصاداتها الوطنية، نظر للدور الكبير والمهم الذي تؤديه تلك الصناعة بالنسبة لها.

٤-٤ أثر التعريفة الجمركية على الاستثمارات العالمية:

إن قرار فرض الضريبة الجمركية، له تأثير مباشر على توجهات المستثمرين، حيث يتوجهون إلى المناطق التي تفرض تعريفة جمركية بأسعار أقل، ويؤثر ذلك على توزيع الاستثمارات العالمية.

كما أن فرض التعريفة الجمركية يخلق حالة من **عدم اليقين** مما يكون له أثر سلبي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى قد تقوم الشركات التابعة للدول المفروض عليها التعريفة الجمركية بنقل مقرها إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتمكن من تفادى التعرض للتعريفة الجمركية، وهذا مما يكون له أثر إيجابي حيث يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة **للتأثير على الاستثمار العالمي** يقدر الباحثون في مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن ارتفاع حالة عدم اليقين في السياسة التجارية في عامي ٢٠١٧ /٢٠١٨ قد أدى إلى انخفاض إجمالي الاستثمار العالمي بنسبة ١-٢ ٪. كما أن القرارات التي تتعلق بالسياسة التجارية، مثل قرار فرض التعريفة الجمركية والتي لها طابع حمائي من شأنه أن يؤثر على معدل الانحراف المعياري، وبشكل عام على نسبة حالة عدم اليقين، وهذا مما سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على ذلك فإن قرار فرض التعريفة الجمركية الأمريكية الأخير من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نسبة عدم اليقين، وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يشير تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي تم تجميعه على مستوى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة، والمستند إلى مقياس Ebeke و Siminitz لعدم اليقين في مجال التجارة، أنه في حالة زيادة الانحراف المعياري بدرجة واحدة في معدل عدم اليقين التجاري سينخفض معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة ٠,٧٥٪ لمدة خمسة فصول (Handley, K., and N. Limão, 2017).

وبالنسبة لتأثير فرض التعريفة الجمركية على الاقتصاد الأوروبي، فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض صادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات المعدنية إلى الولايات المتحدة نوعا ما، لكن التأثير على إجمالي الصادرات الأوربية سيكون بمعدل أقل بكثير بسبب الأهمية "النسبية" لقطاع المعادن في هيكل الصادرات الأوروبية. وبالنسبة لأثر فرض التعريفة الجمركية على الصادرات والقطاع الإنتاجي الياباني سيكون صغيراً، حيث لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً تصديراً رئيسيًا بالنسبة لليابان في هذه المنتجات. وكذلك الأمر بالنسبة للهند. ولكن الأثر الأكبر سيكون على

روسيا حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد سوقاً تصديراً رئيسيًا بالنسبة لها، علاوة على أن إمكانية رفع التعريفة الجمركية المضادة لها تبدو ضئيلة.

المحور الخامس
الخاتمة (النتائج والتوصيات)

٥-١ الخاتمة: هدفت هذه الدراسة إلى بيان موقف منظمة التجارة العالمية من فرض الضريبة الجمركية الأمريكية وتداعيتها الاقتصادية، وتم عرض هذا الموضوع من خلال عدة محاور رئيسية هي المحور الأول، تعرضنا فيه لبيان مفهوم(التعريفة) الضريبة الجمركية ومبررات فرضها، وذلك من خلال التعرض لبيان مفهوم الضريبة الجمركية، ثم التعرض لبيان مبررات فرض الضريبة الجمركية؛ والمحور الثاني، تعرضنا فيه لبيان التعريفة الجمركية الأمريكية ودوافع فرضها، من خلال التعرض لبيان الضريبة الجمركية الأمريكية، ثم عرض دوافع ومبررات فرض الضريبة الجمركية الأمريكية، ثم التعرض للتعريفة الجمركية لعام ٢٠٢٥م، والمحور الثالث، تعرضنا فيه لبيان موقف منظمة التجارة العالمية WTO، من خلال التعريف بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، والتعرض للجات١٩٤٧ ومنظمة التجارة الدولية (ITO)؛ والتعرض للجات١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وبيان الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، ومفهوم مبدأ المعاملة بالمثل بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية WTO، وموقفها من مفهوم المعاملة بالمثل الذي تتدعي الإدارة الأمريكية أنه أحد مبررات فرضها لتلك التعريف الجمركية، وموقف المنظمة من فرض تلك التعريفة، والمحور الرابع عرضنا فيه لبيان التداعيات الاقتصادية لفرض الضريبة الجمركية الأمريكية، وذلك من خلال بيان أثر الضريبة الجمركية على التجارة والاقتصاد الدولي، ثم أثر فرض التعريفة الجمركية على الاقتصاد الكلي، والتأثير على القطاع الصناعي وأسواق الألمنيوم والحديد، وأثر التعريفة الجمركية على الاستثمارات العالمية؛ ثم عرضنا في المحور الخامس للخاتمة متضمنة النتائج والتوصيات.

٥-٢ النتائج:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كما يلي:

- تلعب التعريفة الجمركية دوراً مزدوجاً؛ فهي قد تحمي الاقتصادات المحلية في الأجل القصير، لكنها قد تضر بالعلاقات التجارية على المدى البعيد. ففي عام ٢٠٢٣، شهد العالم استخداماً متزايداً للتعرفة الجمركية كأداة سياسية واقتصادية، مما أدى إلى زيادة التوترات التجارية بين العديد من الدول.

- تُستخدم التعريفات الجمركية كوسيلة لتحقيق جملة من المخرجات للاقتصاد الوطني في الدولة التي تفرضها؛ ومن بينها حماية الصناعات الوطنية، ولاسيما تلك الناشئة أو غير القادرة على منافسة الواردات الأجنبية في السوق المحلية، إضافة إلى بعض العوامل المرتبطة بحماية المستهلكين أو حتى بالأمن القومي.

- بات من المعروف أن الإدارة الأمريكية لا تهتمّ بالقواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن طبيعتها فبالنسبة إليها، يتعلّق الأمر بالصفقات، وهي عملية ثنائية، لذا فهي لا ترغب في إزعاج نفسها بمنظمة التجارة العالمية، وأن الولايات المتحدة تتصرف وكأنها ليست جزءًا من منظمة التجارة العالمية، عندما يتعلق الأمر بالتعريفات الجمركية.

- يتضح من خلال الدراسة أنه لا علاقة لخطة الإدارة الأميركية بالمعاملة بالمثل، سواء بالمعنى الذي طبقت به في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، أو بالمعنى الذي يؤسس للمساواة في التعريفات الجمركية على جميع المنتجات.

- بات جلياً أن الإدارة الأمريكية تستعمل التعريفة الجمركية كأداة ضغط على الدول الأخرى، في محاولة لتثبيت هيمنتها على الاقتصاد العالمي، مما قد يؤدي إلى اشتعال الحرب الاقتصادية من خلال فرض الدول الأخرى لتعريفات جمركية انتقامية، مما يكون له أثر سلبي على الاقتصاد العالمي ككل.

٥-٣ التوصيات

- يتوجب على الإدارة الأمريكية مراجعة قراراتها بخصوص فرض التعريفة الجمركية، ودراسة أثارها الاقتصادية الضارة بالتجارة الدولية، وذات الأثار السلبية على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى دول العالم ككل إذا تم التعامل معها بالمثل، حيث سيتحول العالم إلى حرب التعريفة الجمركية المتبادلة.

- يتوجب على الدول اتخاذ موقف إيجابي موحد (بعيداً عن الدخول في حرب التعريفات الجمركية)، ضد القرارات الاقتصادية الأمريكية الضارة بها وبالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي، والتي تنم عن الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي.

- يجب بناء تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية لمواجهة القرارات الاقتصادية الأمريكية السلبية، وتفعيل دور التكتلات القائمة بالفعل مثل الاتحاد الأوربي ومجموعة البريكس BRICS group ليكون لها دور حقيقي وفاعل في الاقتصاد العالمي.

- يتوجب على الدول النامية (وخاصة الدول العربية) العمل على إيجاد صيغ تفاهم مشتركة يتم على أساسها توحيد السياسات الاقتصادية لمواجهة مثل تلك الأزمات العالمية.

- يتوجب على منظمة التجارة العالمية الاضطلاع بمسؤوليتها، من خلال الدعوة لاجتماع متعدد الأطراف، يشمل جميع أعضائها لاتخاذ موقف موحد تجاه القرارات الأمريكية، والضغط على الولايات المتحدة لتنفيذ التزاماتها الدولية، والابتعاد عن القرارات المنفردة التي تحقق مصالحها الخاصة والاضرار بالاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- المتيت، أبو اليزيد على (١٩٨٧)، الضرائب غير المباشرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الطائي، غازي صالح (١٩٩٩)، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- العلاق، بشير (٢٠٠٨)، تكنولوجيا المعلومات في الأعمال، مدخل تسويقي، مؤسسة الوراق، عمان.
- المجدوب، أسامة (١٩٩٦م)، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- العيسوي، إبراهيم (١٩٩٧م)، الغات وأخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- النجار، سعيد (١٩٩١)، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، القاهرة: دار الشروق.
- حلمي، خالد سعد زغلول (١٩٩٦م)، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد الثاني، السنة العشرون.
- دومينيك سوغيل–دي–بيكار (٢٠٢٥)، هل تنجح منظمة التجارة العالمية في أداء دورها على أكمل وجه؟، مقال منشور بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٥ .
- شريف، محمود محمد (٢٠٢٠)، الآثار الاقتصادية لفرض التعرفة الجمركية الأمريكية على وارداتها من الصلب والألمنيوم، على الرابط https://trendsresearch.org في ٤ مارس ٢٠٢٠م.
- صبحي، مجدي، (٢٠٢٠) " حماية الأمن القومي الأمريكي أم حماية الصناعة؟!"، بوابة العين الإخبارية، ٣١ يناير ٢٠٢٠.
- عبد الخالق، السيد أحمد (٢٠٠٨)، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

- عثمان، سعيد عبد العزيز(٢٠٠٨)، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- عرابي، مسعود عبود عبد المنعم (٢٠٢٣)، الضريبة الجمركية ودورها المالي والاقتصادي دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الحادي والأربعون، ابريل ٢٠٢٣م.
- علي، محمد أنو حامد (٢٠١٠)، الإغراق من صور المنافسة غير المشروعة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.
- عواضة، حسن (١٩٨٣)، المالية العامة دراسة مقارنة، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، بيروت.
- مصطفى، رشدي شيحة (٢٠٠٢م)، اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- هناء، عبد القادر (٢٠٠٢م)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة.
- يونس، محمود وآخرون (٢٠١٥)، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

المراجع الأجنبية:

- Bhagwati, J.N. and D. Irwin (1987) 'The Return of the Reciprocitarians –US Trade Policy Today', World Economy, 10(2): 109–130 available at https://doi.org/10.1111/j.1467-9701.1987.tb00088.x
- (WITA, 2025) Washington International Trade Association, التعريفات الولايات المتحدة والصين ترامب الجمركية
- Carvalho, C., D. Monte, and E. Ornelas (2025) 'Equilibrium Trade Regimes: Power- vs. Rules-Based', *Working Paper,* forthcoming.
- Dam, K.W.(2005) 'Cordell Hull, The Reciprocal Trade Agreements Act, and the WTO: An Essay on the Concept of Rights in International Trade', New York University Journal of Law & Business, 1: 709-730.
- daniel workman,2025 "US Aluminum Imports by Supplying Country", available at http://www.worldstopexports.com/us-aluminum-imports-by-supplying-country

- Ethier, Wilfried J. (2006) Punishments and Dispute Settlement in Trade Agreements, The Equivalent Withdrawal of Concessions, Keio Economic Studies, 42: 1–23.
- Gagnon, J.E. (2017) 'We Know What Causes Trade Deficits', *Blog* 7 April, Peterson Institute for International Economics, available at https://www.piie.com/blogs/trade-and-investment-policy-watch/we-know-what-causes-trade-deficits.
- Handley, K., and N. Limão, (2017) 'Policy Uncertainty, Trade and Welfare: Theory and Evidence for China and the United States', American Economic Review, 107(9): 2731–2783, available at https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20141419
- Irwin, D.A., P.C. Mavroidis, and A.O. Sykes (2008) *The Genesis of the GATT*, Cambridge University Press
- Jing Zhang, 2024, "China's steel output remains strong; downstream outlook still dim" available at
- Keohane R.O. (1986) Reciprocity in International elations.' International Organization, 40, (1): 1–27,

http://www.jstor.org/stable/2706740.

- Rebecca Piccoli on 3/2/2025 –Aluminum Manufacturers and Suppliers in the USA – A Thomas Industry Overview – available at – https://www.thomasnet.com/articles/top-suppliers/aluminum-manufacturers-suppliers
- Srinivasan, T.N. (2005) *Developing Countries and the Multilateral Trading System,* Routledge
- Evenett, S.J. (2025) 'Attracting the Ire of the Next US Administration: A Red Flag Analysis Based on recent policy & market outcomes', Zeitgeist Series #40, Global Trade Alert, available at https://globaltradealert.org/reports/attracting-the-ire-of-the-next-us-administration

https://www.wita.org/atp-research/tracking-impact-trump-tariffs/3/3/2025

- S&P Global

https://www.spglobal.com/en/research-insights/articles/chinese-steel-output-reaches-new-heights